حتى لا تعود مصر الى عهد

صندوق الديون

بقلم **احمد بهجت**

عندما عقدت مصر قرضها الاول فى الخمسينيات ، توجه عالم فاضل ،وأستاذ جليل ،الى بيت زعيم مقتدر ، وفى يده رسالة مغلقة تركها لسكرتارية الزعيم وانصرف ..

كان العالم الفاضل هو الدكتور وحيد رأفت ، وكانت الرسالة هى خطاب شخصى رقيق الى الزعيم تضمن رأى كاتبه فى سياسة القروض بصفة عامة ، وما يمكن أن تعود به على مصر بصفة خاصة .. وبنى الرجل رأيه على حقائق علمية ، وسوابق تاريخية ، فى مقدمتها بطبيعة الحال ما جرى لمصر نتيجة لسياسة القروض التى توسع فيها الخديوى اسماعيل ، وانتهت بوقوع البلاد فى قبضة الاستعمار البريطانى ، وأخطر من ذلك خضوعها لما سمى آنذاك بنظام صندوق الدين..

ولكم عانت مصر وشعبها من الاستعمار البريطاني ، والمستشارين الاجانب ، وأهدرت فى هذه المعاناة اكثر من نصف قرن من تاريخها الحديث .

وكان مصير تلك الرسالة ـ الرقيقة ـ سلة مهملات تعود أن يلقى فيها الزعيم المقتدر بكل رأى يتطاول الى الاختلاف مع رأيه ، وخلاف الرأى كان أقصى ما يأمل فيه وطنى بعد أن شطبت فى تلك الحقبة عبارات المراجعة أو المعارضة من كل قواميس السياسة المصرية ..!!

أما الاستاذ الجليل ، فقد انتهى مصيره الى حجرة رطبة فى سجن القلعة ، لم يخرج منها الا بعد ان حركت (رطوبتها) كل العلل والامراض الكامنة فى جسمه النحيل .

وللتاريخ فأن بلدا عربيا شقيقا قد فتح ذراعيه للدكتور وحيد رأفت ، وأنزله المكان اللائق به مستشارا لحاكمه ،ومحاضرا فى جامعاته ، وكاتبا مرموقا فى وسائل اعلامية .

هذا ماحدث لكاتب الرسالة ، أما ما حدث لمصر فكان استمرارا وامعانا فى سياسة القروض بغير دراسة او تعقل ـ

وكان من عادة زعيم تلك الايام ،ان تأخذه العزة بالاثم ، فيحاول أن يكسب الشرعية على كل هوج وحماقة ، فاذا بميثاق (العمل الوطنى) الذى قدمه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية مساء يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ ، يتضمن فى بابه السابع عبارة تقول :

(ان التطوير الوطنى يقبل كل القروض غير المشروطة التى يستطيع أن يفى بها دون عنت أو ارهاق . والقروض بالتجربة طريقة (واضحة) فى حدودها فان مشكلتها تنتهى تماما بعد سدادها وبعد سداد الفوائد المستحقة عليها .)

هكذا تكرست سياسة الاقتراض والاستدانة ووصفت بأنها طريقة (واضحة) فى حدودها ، وكان كل ما نستطيع أن تأسف عليه مصر ، هو أن الخديوى اسماعيل لم يتوفر لديه بعد النظر ليرى فى مشكلة القروض هذا (الوضوح) الذى رآه جمال عبد الناصر بعده بما يقرب من مائة عام ..!!

والشهادة لله ، فأن الارقام التى اذيعت مؤخرا فى مجلس الشعب عن ديون مصر ،والمقالات التى نشرتها الصحف لوزيرى التخطيط والاقتصاد عن هذا الموضوع واضحة أقصى درجات الوضوح .. !!

ولقد يقال ـ والقائل على حق ـ أن الدول جميعها تستدين ، والبنك الدولى قد انشئ لتقديم القروض وتيسيرها للدول الراغبة فيها .

ونحن نعترف بهذه الحقيقة ونتفق مع القائلين بها ، ولكننا نستأذنهم فى اضافة لابد منها ، ذلك أن الدول تقترض ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير ـ وهذا اسمه الرسمى ـ يقدم القروض لهدف محدد هو الانشاء والتعمير .

أما الاقتراض للانفاق على حروب خاسرة فى اليمن، وسيناء ونيجريا وغيرها ، والاقتراض لتغطية خسائر القطاع العام في مصر وتخريب الاقتصاد القومى بدعوى التحول الاشتراكى ، والاقتراض للانفاق على حملات اعلامية متشنجة تحلم باقامة امبراطوريات وهمية ونتف ذقون ملوك ورؤساء عرب ..

الاقتراض من اجل هذا كله ولاجل هذا كله ، لا يندرج تحت شعار الانشاء والتعمير

التركة المثقلة

وجاء أنور السادات ، وتحمل بمسئوليته العمل الوطنى ، وورث تركة مثقلة بالديون ، والهزائم ، وحكم العصابات التى كانت قد اعتبرت القانون فى اجازة .

وأعطى أنور السادات أولويات لعمله كعادته ، فبدأ بحركة التصحيح فى ١٥ مايو ، وقطع على القانون اجازته لتكون له السيادة ، بعد أن كانت السيادة ـ على مدى سنوات طويلة ومظلمة ـ لعصابات من مراكز القوى لم تنطق الا عن الهوى .

ثم أصدر أنور السادات قراره التاريخى بالعبور فى ٦ أكتوبر ، فحقق معجزة استرداد القناة ، ومسح عن مصر عار هزائم متعاقبة ، كان شعب مصر وجيشها قد دفع ثمنا غاليا لها من كبريائه وشرفه .

وبعد أن استرد المواطن أمنه على حياته وعرضه ، واسترد الشعب كبرياءه وارتفعت هامته ، تلفت السادات الى آخر ما تبقى من التركة المثقلة محاولا أن يجد حلا لاصعب معادلة يواجهها سياسى معاصر من موقع المسئولية .

المعادلة الصعبة

والمعادلة ببساطة هى انقاذ اقتصاد منهار ، والنهوض بالمرافق والخدمات التى ارهقتها عشرات السنين دون أن تمتد اليها يد بالصيانة أو التطوير ، ثم أخيرا ديون بلغت الاف الملايين يتحتم على مصر أن تفى بها أمانة وشرفا ، بصرف النظر عن موعد السداد ، او طريقة السداد ..

ولا يملك منصف الا أن يقر بالجهد الشاق والمتصل الذى تحمل أنور السادات شخصيا عبئه الاكبر من اجل الوصول الى حل لهذه المعادلة الصعبة والايام القليلة الماضية شاهد على هذا الجهد .

ولكن الانصاف يدفعنا أيضا الى القول بصراحة وموضوعية ، ان شعب مصر بأكمله مسئول عن المشاركة فى ايجاد الحل .

الحكومة مسئولة عن محاربة الاسراف وترشيد الانفاق الحكومى والحد من مظاهر البذخ والتبهرج ، ولتبدأ بأكبر المسئولين فيها ، ولن يعيب أحد على مسئول كبير انه اقتصر ـ مثلا ـ على سيارة واحدة ، بل ان ذلك سوف يزيده احتراما فى نظر شعبه ، وكل شعب يمد يده اليوم ليساعدنا على الخروج من أزمتنا .

والقطاع العام مسئول عن زيادة انتاجه واتقانه ، واتقاء الله فى عمله وفى أموال الشعب التى أؤتمن عليها ، والذين يعوقون الانفتاح الاقتصادى هم أيضا مسئولون .

وقلة من شعبنا مسئولة ان تتخلى طواعية عن انبهارها بكل ما هو مستورد مهما كان ثمن وطريقة استيراده ، توفيرا لعملات أجنبية قد تساعد هذا الشعب ولو بنسبة واحد فى المائة على أن يتخطى أزمته .

وقلة أخرى ، تسلك كل المسالك لتتحايل على القانون ، وتفلت من التزاماتها نحو الدولة ، وتتهرب من سدادها بلا مسئولية ولا أخلاق .

أما الاغلبية العظمى من شعبنا ، التى عانت ، ولا زالت تعانى ، فانها مستعدة لمزيد من المعاناة والعطاء ، عن سماحة ورضى ، بشرط واحد هو أن ترى فى قادتها وموسريها القدوة ، وان تلمس منهم المشاركة .

ويخطىء من يظن أن أنور السادات يستطيع وحده أن يحقق المعجزة ، فلابد أن نحمل جميعا معه العبء ونمد اليه سواعدنا بالثقة .. والعمل ..

وذلك كله ليس فقط من اجلنا ومن أجل أولادنا ، ولكنه قبل كل شىء آخر من أجل مصر التى يجب الا تعود الى عصر (صندوق الدين) .